# الجمعيات الأهلية الليبية العاملة في مجال الإعاقة جمعية طبرق الأهلية للتوحد نموذجاً


**دكتور / محمد شحاته واصل**

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب - جامعة طبرق

ليبيا

# الجمعيات الأهلية الليبية العاملة في مجال الإعاقة
# جمعية طبرق الأهلية للتوحد نموذجاً

**دكتور / محمد شحاته واصل - أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية الآداب – جامعة طبرق - ليبيا**

**الملخص:**

تهدف الدراسة الراهنة بوجه عام إلى محاولة التعرف على ملامح جمعية طبرق الأهلية للتوحد كنموذج للجمعيات الأهلية الليبية العاملة في مجال الإعاقة ، كما تهدف إلى تحديد مجالات الأنشطة التي تمارسها الجمعية ، وكذلك الكشف عن المشكلات التي تواجهها في تحقيق أهدافها ، والتوصل الى أهم المقترحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال اضطراب طيف التوحد. وكانت أهم نتائج الدراسة أن الجمعية تستخدم الأسلوب العلمي في تقديم الخدمات والبرامج للمستفيدين من أنشطتها ، وأن أنشطة الجمعية تمحورت حول الأنشطة العلمية والثقافية والتدريبية والتوعوية والاتصال والإعلام والدفاعية . كما اتضح من الدراسة أن نقص التمويل أهم المشكلات التي تعوق الجمعية عن تحقيق أهدافها ، وأن أهم مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال اضطراب طيف التوحد يتمثل في توفير التمويل اللازم .

# Libyan NGOs working in the field of disability "Tobruk Civil Society for Autism model"

**Dr. Mohmmed Shehata Wasel**

**Assistant Professor of Sociology Faculty of Arts , University of Tobruk - Libya**

## Abstract:

The current study aims at exploring the nature of Tobruk Civil Society for Autism as a model for nongovernmental Libyan organizations working in the disability field. Moreover, the study aims at identifying the domains of the activities practiced by that society, pinpointing the most important problems that prevent the achievement of the objectives of this Society, and determining the most essential recommendations to activate the role of civil societies working in the field of autistic children care. The results of the study revealed that the society follows the scientific approach in delivering services and programs to those who benefit from its activities. In addition, the activities of the society focused on scientific, cultural, training, awareness, communication, media, and defense domains. Further, the study clarified that shortage of finance was the most prominent problem that hinder achieving the goals of the society. Finally, providing sufficient financing is one of the most important recommendations for activating the role for civil societies working in the field of Autism.

**أولاً: مقدمة:**

الإعاقة Disability موجودة في المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، فلقد شاءت قدرة الله سبحانه وتعالى أن يكون التركيب البنائي لأي مجتمع محتوياً على شريحة تعاني القصور البدني أو العقلي أو الحسي أو معرضة لحدوث هذا القصور؛ وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تقف على خط البداية مع باقي شرائح المجتمع؛ لتسهم بنصيبها في تنفيذ برامج التنمية(١).

وقد تباينت المجتمعات في نظرتها للمعاقين وفي معاملتها لهم(٢)، واعتبر عام١٩٨١م، عاماً دولياً للمعاقين ، وازدادت الاهتمامات العالمية نحو رعايتهم(٣) ، وفي عام ٢٠٠٦م ، أقرت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بغرض تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة(٤).

يتزايد أعداد المعاقين بمعدل كبير؛ ما يستلزم تكثيف جهود رعايتهم وتأهيلهم(٥)، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليار شخص يعيشون وجهاً من أوجه الإعاقة، ويشكلون نسبة مرتفعة من أشد فقراء العالم، ويتعرضون أكثر من غيرهم لمخاطر العنف والكوارث وأعباء الإنفاق على الرعاية الصحية والكثير من الصعاب(٦).

وأكدت الإحصائيات المنشورة بمنظمة الصحة العالمية أن حوالي (١٠%)، على الأقل من الأطفال يولدون بإعاقة بدنية أو عقلية أو يكتسبونها بالدرجة التي تجعلهم في حاجة ماسة إلى مساعدة خاصة من أجل ممارسة الحياة اليومية العادية(٧)، وقد تبين أن هذه النسبة تصل إلى ١٥%، في البلدان ذات الدخل المنخفض، مع ارتفاع حالات الإصابة بين المرأة(٨).

الإعاقة قضية حقوق وواجبات أقرتها الأديان ونصت عليها الدساتير والمنظمات الدولية، ولا يكمن الاهتمام بها في ضوء الخدمات التي تقدم إلى هذه الفئة ولكن يتعدى ذلك إلى كيفية دمجها ومواجهة ما تعانيه من مشكلات مختلفة وكيفية العمل على حلها واستثمارها(٩).

وتُعد إعاقة التوحد Autism من الاضطرابات النمائية النادرة وتمثل نسبةً لا يمكن تجاهلها ولم تنل حظها من الاهتمام على المستوى البحثي في الدول النامية؛ لذا اهتمت هذه الدول في الآونة الأخيرة بهذه الإعاقة(١٠). ويُعد هذا الاضطراب النمائي من أكثر الاضطرابات تأثيراً على شخصية الطفل

بأثرها حيث يتناول جميع جوانب الطفل العقلية والجسمية والانفعالية والاجتماعية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية(١١).

ومن المحتمل أن أشخاصاً ممن يُطلق عليهم اليوم بالتوحديين كانوا يعيشون في وقت ما في أماكنَ متفرقة من العالم مجهولين الهوية كفئة يصعب فهمَها ومن ثَم التعامل معها(١٢).

بداية التوحد تحدث قبل سن الثالثة، وتستمر أعراضه مدى الحياة، نحو ٧٠%، من الأفراد الذين يعانون من اضطراب التوحد لديهم درجة ما من التخلف العقلي، ونحو نصفهم ليس لديه قدرة لفظية أو أنهم يعانون من إعاقات كلامية. ويُقدر الانتشار الحالي لاضطراب طيف التوحد بستة بالألف(١,٣ بالألف لمرض التوحد نفسه)، وفي الغالب أن التوحد أكثر شيوعاً بين الأولاد بأربع مرات عنه بين البنات(١٣)، وذلك باستثناء اضطراب ريت (RettS Disorder) الذي تم تشخيصه أكثر لدى البنات، كما أنه لم يتم التوصل إلى الأسباب الرئيسية لظهور التوحد حتى الآن، وقد بدأ الباحثون والأطباء تركيز اهتماماتهم العلمية؛ للتعرف على أسباب ظهور التوحد من خلال الكشف عن النمو الدماغي للطفل ووظائفه والعوامل الجينية وعدم التوازن الكيميائي في الدماغ ونوعية الغذاء، وتم استبعاد العوامل النفسية كمسبب للتوحد(١٤).

تتميز اضطرابات طيف التوحد بثالوث من الاعتلالات :

١- صعوبة في التواصل الاجتماعي ، سواء اللفظي أو غير اللفظي . بحيث كثيراً ما يجد المرضى صعوبة في " قراءة " الآخرين .

٢- صعوبة في التعرف علي أو فهم مشاعر الآخرين وأحاسيسهم ، وكذلك التعبير عن مشاعر وأحاسيس المرضى .

٣- صعوبة في التخيل الاجتماعي ، أي فهم والتنبؤ بسلوك الآخرين ، وإدراك الأفكار المجردة ، وتخيل المواقف التي تحدث خارج روتين الحياة اليومية المباشرة (١٥).

والنسبة المتوقعة لعدد المصابين بالتوحد على مستوى العالم عام ٢٠٢٠م ، ٤٠٠ مليون مصاب(١٦).

ولا توجد إحصائيات رسمية تحدد نسبة انتشار التوحد في ليبيا إلى الآن، وتَجدُر الإشارة هنا إلى أن إدارة الدراسات والتخطيط بالهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي، تُجري حالياً مسحاً شاملاً لإعداد قاعدة بيانات مفصلة عن أطفال التوحد في ليبيا(١٧).

وفي نهاية عام ٢٠١٦م، أشارت إحصائية قسم شؤون المعاقين بصندوق التضامن الاجتماعي فرع طبرق إلى أن نسبة أطفال التوحد في مدنية طبرق تقدر بـ ٢٨%، من إجمالي المعاقين المسجلين(١٨).

وقد بدا لي أن الإحصاءات السابقة تبرز خطورة المشكلة وتؤكد على وجوب حشد الجهود المجتمعية بكافة أنماطها وتخصصاتها؛ للعمل معاً من أجل القيام بدور ملحوظ في عمليات المعالجة المتنوعة.

وتَجدُر الإشارة هنا إلى أن العمل الاجتماعي التطوعي بدأ يتحمل مسئوليةً كبرى في محاولة الإسهام من أجل توفير بعض خدمات رعاية المعاقين بطريقة عادلة وميسرة لهم(١٩).

ومن خلال عمل الباحث وخبرتِه في المجتمع الليبي ومعرفتِه بواقعهِ الراهن الذي لا تُخفى مشكلاتُه المتراكمة والمتطورة بالغة السرعة شديدة التعقيد؛ لذا دعت الحاجة الماسة للجمعيات الأهلية لكى تؤدي دورها الداعم للدور الحكومي والذي تقوم به في مجال الإعاقة، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز المعاقين الحكومية في هذا المجال، إلا أنها تعاني من مشكلات عدة، كما تشير دراسة حسن كشلاف، وآخرون، بتعدد المشكلات التي تواجهها المؤسسات الاجتماعية الحكومية ومراكز المعاقين، منها: غياب الجانب التشريعي والقانوني، وعدم صلاحية المباني، وغياب وانعدام معدلات الأداء وضعف أداء العنصر البشري، وفقدان الخبرة في جميع التخصصات، وكذلك ضعف أداء مكاتب الخدمة الاجتماعية الموجودة بالمؤسسات الاجتماعية ومراكز المعاقين(٢٠).

**ثانياً: مشكلة الدراسة:**

تتمحور مشكلة أي بحث بشكل عام فيما يثيره من عدة قضايا لم يتطرق إليها الباحثون من قبل في ظروف مماثلة سواء من حيث طبيعة موضوع الدراسة، أو طبيعة هذه القضايا وتناولها منهجياً، يُضاف إلى ذلك مدى وعي الباحث بأهمية موضوع بحثه، ومدى الحاجةِ إليه، وتحديده لمفاهيم بحثِهِ والفروض أو التساؤلات التي ينطلق منها(٢١).

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في توضيح ملامح جمعية طبرق الأهلية للتوحد، ومجالات الأنشطة التي تهتم بها، وتحديد المشكلات التي تواجه الجمعية، وأهم مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال اضطراب طيف التوحد.

**ثالثاً: أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١- أهمية موضوع الدراسة، وحسبما نما إلى علم الباحث تُعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في شرق ليبيا؛ ومن ثَم تُعد بداية للمزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال والذي يُعتبر من المجالات المهمة في الدراسات السوسيولوجية.

٢- لا شك فيما تمثله هذه الدراسة من أهمية تطبيقية تبدو فيما تقدمه من معلومات لا غنى عنها للمخططين وصناع القرار في مدينة طبرق، حيث تُعتبر رافداً مهماً من الروافد الاستراتيجية لتطوير العمل التطوعي لا سيما في مجال الإعاقة.

٣- تتزامن هذه الدراسة مع موجات المطالبة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق ذوي الإعاقة بصفة خاصة.

**رابعاً: أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى محاولة التعرف على ملامح جمعية طبرق الأهلية للتوحد، كما تهدف إلى تحديد مجالات الأنشطة التي تمارسها الجمعية والكشف عن المشكلات التي تواجه الجمعية في تحقيق أهدافها، والتوصل إلى أهم المقترحات؛ لتفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال اضطراب طيف التوحد.

ويمكن صياغة أهداف هذه الدراسة في تساؤلات محددة على النحو الآتي:

- أولاً: ما الهيكل التنظيمي والمؤسسي للجمعية؟
- ثانياً: ما مجالات أنشطة الجمعية؟
- ثالثاً: ما المشكلات التي تعوق عمل الجمعية؟
- رابعاً: ما مقترحات الجمعية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال اضطراب طيف التوحد.

**خامساً: مفاهيم وقضايا الدراسة:**

**١- مفهوم الجمعيات الأهلية:**

انتشرت في العصر الحديث التنظيمات الحكومية والأهلية التي تأخذ مسميات مختلفة؛ مثل: الجمعية والمؤسسة والهيئة والمنظمة. وقد تشير كثرة المسميات والمصطلحات التي تستخدم للتعبير عن مفهوم التنظيم إلى غلبة الطابع التنظيمي الذي يعد من أبرز سمات العصر الحديث(٢٢).

ثمة تعريفات عديدة للجمعيات الأهلية منها:

تعرف الجمعيات الأهلية بأنها: "وحدات أنشئت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينِه من الحصول على حقوقه"(٢٣).

ويشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى:" نوع من التنظيمات الاجتماعية غير الربحية (الخدمية) التي تقوم بممارسة العمل الاجتماعي وتقديم أنماط متعددة من الرعاية الاجتماعية، والتي تغطي العديد من الفئات الفقيرة أو غير القادرة بصورة عامة"(٢٤).

ويمكن تعريف الجمعيات الأهلية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: "جمعيات تنشأ بالإرادة الحرة للأفراد ولا تسعي إلى الربح أو الوصول إلى السلطة بهدف تقديم أنشطة وبرامج لخدمة ورعاية أطفال التوحد وتعتمد في تمويلها على مواردها الذاتية أو تبرعات من أفراد المجتمع، وتمارس أنشطتَها في إطار ما تصدره الدولة من تشريعات تنظم عمل هذه الجمعيات".

**٢- مفهوم الإعاقة:**

هناك تعريفات عديدة للإعاقة منها :

الإعاقة هي " حالة من العجز تمنع الشخص المصاب من استخدام جانب أو أكثر من قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية "(٢٥).

اِتُفِقَ في مؤتمر التأهيل الرابع عشر المنعقد في كندا عام ١٩٨٠م على أن الإعاقة: "حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر العناصر الأساسية لحياتنا اليومية ومن بينها قدرة المعاق على العناية بالذات، ممارسة العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية"(٢٦).

ويعرف المجلس العربي للطفولة والتنمية الإعاقة بأنها: " حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسمية أو الذهنية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعوق الفرد عن تعلم أو أداء بعض الأعمال التي يقوم بها الفرد السليم المشابه له في السن"(٢٧).

ويعرف مدحت أبو النصر الإعاقة بأنها: "حالة من القصور أو الضَعف أو العجز أو النقص أو الخلل في القدرات الحسية أو الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية، ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية أو الاثنين معاً، تحد من قدرة الشخص على القيام بأدواره في العمل والحياة بالشكل الطبيعي والمستقل"(٢٨).

ويقصِد الباحثُ في هذه الدراسة بالإعاقة أنها:" التداعيات والآثار الاجتماعية المترتبة على معاناة الفرد من إصابة أو تلف عضوي وظيفي بدني أو عقلي"(٢٩).

**٣- مفهوم التوحد:**

التوحد كلمة يونانية جاءت من كلمة Autos بمعنى النفس، وتستخدم في علم النفس بمعنى المنعزل(٣٠)، ويُعتقد أن أول من قدم مصطلح التوحد الطبيب النفسي السويسري إيجن بلولرEugen Bleuler عام ١٩١١م حيث استخدمه ليصف به الأشخاص المنعزلين عن العالم الخارجي والمنسحبين من الحياة الاجتماعية(٣١)، وأن أول من قام بإطلاق اسم التوحد ووصف حالته المرضية هو الطبيب النفسي الأمريكي ليو كانر Leo Kanner وذلك في عام ١٩٤٣م(٣٢).

ثمة طيف واسع من المسميات أطلقت على كلمة Autism منها: الذاتوية(٣٣)،التوحد، الاجترارية، وتعد كلمة التوحد(التوحدية) المصطلح الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات والبحوث العربية(٣٤).

ويفضِل هشام الخولي استخدام مصطلح الأوتيزم لوصف Autism كاضطراب نمائي حيث أن الترجمات الأخرى المستخدمة في الدراسات والبحوث العربية تبعد تماماً عن حيز ومجال الأوتيزم المعني به الاضطراب النمائي باستخدامهم لمصطلح التوحد(٣٥).

تعددت تعريفات التوحد وكان منها:

ما ذكره زكريا الشربيني بأنه: "اضطراب نمائي يعزل به الطفل المصاب عن المجتمع دون شعور المصاب بما يحدث حوله من أحداث في

محيط البيئة الاجتماعية فينخرط في مشاعر وأحاسيس وسلوكيات ذات مظاهر تُعتبر غير عادية أو شاذة بالنسبة لمن يتعاملون مع الطفل، بينما يعايشها الطفل بصفه دائمة مستمرة لأنها الوسيلة الوحيدة التي يعبر بها عن أحاسيسه ومشاعره وبطريقتِه الخاصة"[٣٦].

ويرى إسماعيل بدر أن التوحد: "اضطراب انفعالي في العلاقات الاجتماعية مع الآخرين ينتج عن عدم القدرة على فهم التعبيرات الانفعالية وخاصة في التعبير عنها بالوجه أو باللغة، ويؤثر ذلك في العلاقات الاجتماعية مع ظهور بعض المظاهر السلوكية النمطية" [٣٧].

ويُعتبر تعريف الجمعية الوطنية للأطفال التوحديين من أكثر التعريفات قبولاً لدى المهنيين وينص على أن التوحد عبارة عن: المظاهر المرضية الأساسية التي تظهر قبل أن يصل عمر الطفل ثلاثين شهراً، ويتضمن الاضطرابات الآتية:

- اضطراب في سرعة أو تتابع النمو.
- اضطرابات في الاستجابات الحسية للمثيرات.
- اضطراب في الكلام واللغة والمعرفة.
- اضطراب في التعلق أو الانتماء للناس والأحداث والموضوعات[٣٨].

ويمكن تعريف التوحد إجرائياً بأنه: اضطراب نمائي يحدث في أول ثلاث سنوات من عمر الطفل، وقد تستمر أعراضه مدى الحياة، نتيجة عوامل وراثية وبيئية، والتوحد توجد منه درجات تتراوح ما بين البسيط والشديد، إلا أنه في جميع درجاتِه يتميز بالعديد من الخصاص، أهمُها: قصور في قدرة الطفل على التواصل والتفاعل الاجتماعي والتخيل، والقيام بالأنشطة الحياتية المختلفة بشكل فعال، واهتمامِه بأنشطة نمطية متكررة، ونقص القدرة على الإحساس وإيذاء الذات .

**٤- الجمعيات الأهلية نظرة عامة:**

غيُر خافٍ أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لم يَعُد مسئولية الدولة وحدها، بل أضحى مسئولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي تشكل الجمعيات الأهلية قوتَه الضاربة[٣٩] .

وبدأت الجمعيات الأهلية تأخذ بزمام المبادرة على مستوى المجتمعات منذ الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم، وأخذ المنظرون في الإشارة إليها

باعتبارها تمتلك من المزايا النسبية ما يؤهلها للقيام بدور أكثر تأثيراً من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، بل إن البعض اعتبرها الكيان التنظيمي الأكثر قدرة على تحقيق التنمية، وأن دورَها لا يقل بشكل من الأشكال عن القطاعين الآخرين(٤٠)، وإذا كان القطاع الخاص يعمل برأس مال اقتصادي فإن القطاع الأهلي يعمل برأس مال اجتماعي بالأساس(٤١).

مما لا ريب فيه أنه من خلال الجمعيات الأهلية تتاح الفرص لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسئولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في مختلف المجتمعات المعاصرة من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، ويستفيد منها الملايين من الفقراء والمرأة وأطفال الشوارع واليتامى والمعاقين والبؤساء، والمهمشين على مستوى العالم، كما تهتم بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع، منها: الأمية والبطالة والفقر. كذلك تُسهم الجمعيات الأهلية في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهي أيضا مراكز خدمية ورعائية تسُد الثغرات في أداء السياسات الرسمية (الحكومية)(٤٢).

ومن المهم الإشارة إلى أن الظروف السياسية – على وجه الخصوص- التي تشهدها المنطقة العربية قد أدت إلى تصاعد دور المنظمات الإغاثية، منها: ما هو إغاثي للسكان داخل بلدهم ومنها: ما هو إغاثي في حالات النزوح الجماعي للسكان والهروب من الاقتتال الداخلي في اتجاه الدول المجاورة وأصبحت ضرورة لحياة السكان وتوفير الحد الأدنى المطلوب من الخدمات في لبنان وسوريا وليبيا واليمن وفلسطين والسودان(٤٣).

لقد تبلورت قناعة راسخة حول حيوية دور الجمعيات الأهلية في التنمية، لما تمتلكه من مزايا من أهمِها: هي من الناس وبين الناس، هي نتاج مبادرات تطوعية مختلفة متنوعة في الحضر أو الريف أو البوادي، هي تتواجد في المناطق الغنية والفقيرة، هي تختار طواعية مجال نشاطها والفئات المستفيدة، ومن ثم الأسرع في الوصول إلى القواعد الشعبية وأسرع في الوصول للنخبة(٤٤).

وإذا كانت جهود الجمعيات الأهلية أمراً مرغوباً في الماضي؛ لدورها في حماية مصالح الفئات المختلفة والضعيفة في المجتمعات؛ فقد أصبح أمراً مطلوباً وملحاً في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور(٤٥).

يشهد العالم طفرةً هائلةً في نمو وانتشار الجمعيات الأهلية، تلك الجمعيات التي لا تستهدف تحقيق الربحية[٤٦]، وتشير الصورة العامة لخريطة التحولات التي شهدتها المنظمات الأهلية العربية (٢٠٠٠-٢٠١٥م) _على سبيل المثال_ إلى نتيجة رئيسية مُفادُها تأكيد نمو وانتشار الجمعيات الأهلية في العالم، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية ككل إلى ثلاثةِ أمثال ما كان عليه عام ٢٠٠٠م، فقد كان التقدير الإجمالي حوالي ٦٥ ألف جمعية (في ١٩ دولة عربية)، بينما أصبح عام ٢٠١٥م، أكثر من ربع مليون منظمة في ١٦ بلد عربي، حتى في ظل غياب تقديرات وبيانات عن سوريا وليبيا والعراق وموريتانيا. وثمة خصوصية دفعت إلى ساحة العمل الأهلي آلافاً من الجمعيات الجديدة في غضون عامين فقط، وهي الدول التي شهدت الثورات[٤٧].

هذا: وقد عرفت المنظمات الأهلية أجيالاً أربعة وهي :

١- جيل المنظمات الرعائية والخدمية.

٢- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق توجهات التنمية المستدامة.

٣- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان ودفع عملية التغير الهيكلي.

٤- جيل المنظمات التي تسعى إلى تعزيز الحراك الاجتماعي وتعزيز قيمة رأس المال الاجتماعي عبر الحدود الجغرافية [٤٨].

توجد مجموعة من المعايير التي تقنن أداء المنظمات الأهلية منها: يعتمد تأسيسها وعملها على الإرادة الحرة، كما أنها تؤكد على الإدارة الجماعية، إضافة إلى أنها تحبذ قبول الاختلاف والتنوع، إلى جانب تجاوزها منطق البيروقراطية الصارمة، إضافة إلى أن إداراتها ذات طبيعة ذاتية، كما أنها ليست ذات طبيعة أو روابط حزبية، وأيضاً تستند بالأساس على المشاركة التطوعية، إضافةً إلى امتلاكها إمكانية الاتساع والفاعلية[٤٩].

وتواجه المنظمات الأهلية إشكالياتٍ عدة من أهمها: مسألة التطوع، والبناء المؤسسي، وتداول السلطة، والتقييم، والتمويل، وعلاقة المنظمات الأهلية بغيرها من الكيانات، سواء أكانت منظمات أهلية أخرى محلية أو عالمية، أو الحكومة، وترتبط مسألة التشبيك بتلك العلاقات[٥٠].

ما أحوجَ الجمعيات الأهلية إلى تبني مفاهيم الحكم الجيد فكراً وممارسةً، وما أحوج أعضائها إلى التحلي بأخلاق التسامح والتطوع والتراحم والإيثار

وعمل الفريق والثقة والإفصاح والإنصات، ففي غياب هذه الفضائل تعاني الجمعيات الأهلية من بؤس الفكر وقلق التوجه، وفقر الأداء(٥١).

وتتوقف فاعلية المنظمات الأهلية على مجموعة من العوامل والمحددات من أهمها: ما يتعلق بالدور السياسي والثقافي لها ويشمل:

- المناخ الثقافي السائد والحالة الراهنة للثقافة الشعبية وللثقافة السياسية.
- مستوى التطور الديمقراطي واحتمالات توسيع الهامش التعددي من خلال إلغاء القوانين المقيدة للحريات المدنية والسياسية مثل حرية التنظيم والتجمع السلمي والاختيار الحر ومدى توافر آليات للانتقال السلمي للسلطة وإدارة الصراعات بطرق سلمية.
- الأطر الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد.
- مدى قوة وتطور العمل الأهلي المستقل وقدرته التعبوية.
- مدى إدراك نشطاء العمل الأهلي لأهميته في ظل الظروف الحالية والمستقبلية وقدراتهم المعرفية والتنظيمية، ومدى استيعابهم لثقافة بناء المؤسسات (٥٢).

إن المجتمع الذي يهدف إلى تنمية نفسِهِ وتطويرِها ويسعى إلى الارتقاء بالإنسان، وإطلاق قدراته وإمكاناته عليه أن يستخدم كافة التنظيمات الرسمية وغير الرسمية من أجل تحقيق هذا الهدف إلى جانب إتاحة الفرصة أمام الجماهير للمشاركة في الحصول على فرص لإشباع حاجاتهم(٥٣).

شهد المجتمع الليبي لاسيما إبان ثورة ١٧ فبراير نشأت وتطور العديد من الجمعيات الأهلية التي لعبت دوراً فاعلاً في العديد من المجالات منها: أعمال البر والخير والتوعية والتثقيف وتقديم الخدمات والمساعدات والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من الأدوار، التي تقوم بها الجمعيات البالغ عددُها ٤٠٠ جمعية في عام ٢٠١٤م (٥٤).

وقد أدت التغيرات والتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي التي كان من نتيجتِها تنامي ظواهر العنف بين فئات المجتمع، وترتب عليها مشكلات عدة في شتى مناحي الحياة، ما يستدعي حضوراً فاعلاً لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات الأهلية بصفةٍ خاصةٍ، حيث يأملُ منها لعبَ دورٍ فاعلٍ في معالجة هذه الأوضاع من خلال تثقيف الرأي العام لصالح كل ما يخدم الاستقرار والسلم والأمن الاجتماعي لمواجهة تحديات بناء ليبيا الجديدة(٥٥).

ولما كانت الجمعيات الأهلية شكلاً منظماً من أشكال الجهود التطوعية التي تستند على أساس تصوري يرى أعضاء المجتمع الواحد شعورَهم بمسئولية اجتماعية نحو بعضهم البعض، كما أنها أطر منظمة لمشاركة أعضاء المجتمع في جعل مجتمعهم بيئةً صالحة مريحة لمن حرمتهم ظروفهم الخاصة، أو صور التنظيم الاجتماعي التلقائية، أو الأطر التنظيمية الرسمية من تحقيق احتياجاتهم(٥٦)، لذا يُنتظر من الجمعيات الأهلية قيامُها بدور فعال في رعاية وخدمة المعاقين وذلك خلال ما يلي:

١- تُعد شريكاً لا بديل عنه للدولة؛ من أجل التكفل الحسن بالأفراد المعاقين، فهي المصدر الأساسي لرصد موطن الإعاقة ومكان المعاقين، وجمع المعلومات حولهم؛ نظراً لتواجدها الدائم في القاعدة وقربها من الأسر والأفراد.

٢- كما تُعد ملتقى المعاقين لتبادل الآراء والخبرات والوسائل الكفيلة بالحد من معاناة الإعاقة وإيصال صوتِهم إلى المسؤولين؛ للحصول على الخدمات اللازمة لهم والإرشادات.

٣- تلعب دور الوسيط بين المعاقين والشركات بمختلف أصنافها؛ لتقديم المساعدات المادية والتمويل والوظائف للأشخاص المعاقين، أو إنشاء نوادي ومراكز للرعاية والتأهيل.

كما تلعب دوراً تأهيلياً كبيراً؛ نظراً لتشكلها من إطارات عدة من تخصصات مختلفة، فالإعاقة مشكلة مركبة ومتعددة الجوانب؛ يتشابك فيها الجانب الطبي بالنفسي بالاجتماعي بالتعليمي بالتأهيلي... إلخ؛ لهذا فإن الجمعيات تتيح أسلوب العمل الفريقي لنجاح الأداء التأهيلي للمعاقين في كل الجوانب؛ نظراً لاحتياجهم جهود العديد من التخصصات المهنية، فرفع مستوى فعالية التدخل في رعاية وتأهيل المعاق، يتطلب مختلف العاملين من أطباء وأخصائيين نفسانيين واجتماعيين وممرنين رياضيين وفنانين ومربين وغيرهم... في إطار عمل منظم ومتكامل له أهداف محددة(٥٧).

وعلي الرغم من ارتفاع عدد الجمعيات الأهلية في ليبيا خلال السنوات الماضية لا يوجد حتى الآن إحصاء رسمي بها، وقد يعزى ذلك إلى غياب الدولة، وفي مدينة طبرق يُقدر عدد الجمعيات الأهلية المسجلة وفق الأذونات الممنوحة من قبل مكتب الثقافة والمجتمع المدني بـ ٥٤ جمعية، منها: ٣ جمعيات تعمل في مجال الإعاقة(٥٨).

يعود تأسيس أول جمعية أهلية في ليبيا تعمل في مجال قضايا أطفال التوحد إلى العقد الأول من الألفية الثالثة، وتحديداً عام٢٠٠٨م، حين تأسست جمعية بنغازي الأهلية للتوحد، وبعد ذلك بحوالي ثلاثة أعوام تأسست جمعية طبرق الأهلية للتوحد، ثم توالى تأسيس عدة جمعيات تعمل في نفس المجال، بلغ عددها في بداية عام ٢٠١٧م، عشر جمعيات على مستوى ليبيا(٥٩).

**٥- دمج أطفال التوحد :**

إن مفهوم الدمج هو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حقوق الإنسان التي تنادى بعدم التمييز أو العزل نتيجة لإصابة الفرد بإعاقة، وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المعاقون في البيئة العادية التي يحصل فيها أقرانهم العاديون على نفس هذه الخدمات، مع العمل على عدم عزلهم في أماكن منفصلة خاصة بهم(٦٠).

ولاشك أن الدمج المجتمعي الحقيقي والفعلي هو الشيء الذي يحتاجه طفل التوحد بل تحتاجه أسرهم بشكلٍ ملحٍ وضروريٍ خاصة في ظل انعدام وجود مدارس خاصة لهؤلاء الأطفال أو ندرة وجود المراكز التعليمية المتخصصة التي تهتم بهذه الفئة من الأطفال، فالدمج إذاً هو الخيار الإجباري الوحيد لأسر هؤلاء الأطفال والذي من المفترض أن يساهم بدوره في التقليل من حدة المشاعر السالبة الموجهة من أفراد المجتمع إزاء هذه الفئة (٦١).

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدمج وضمان فاعليتِه لابد من التخطيط والإعداد له مسبقاً، ويشمل الإعداد: تنظيم البيئة الصفية المادية، وتهيئة كل من معلم الصف العادي، والطلبة ذوي اضطراب التوحد، وأقرانهم في الصف العادي(٦٢).

كما أن الوالدين عنصران مهمان في نجاح عملية دمج طفلهما المصاب بالتوحد مع أقرانه العاديين، فالوالدان يشكلان دعماً عاماً جوهرياً رئيسياً في نمو وارتقاء طفلهما، ولهما دور بالغ الأهمية في عملية الدمج؛ لذا ينبغي قبل البدء في عملية دمج أطفال التوحد أن تُعقد العديد من الاجتماعات ما بين الوالدين والمعلم المنوط به مسؤولية رعاية هؤلاء الأطفال في مدارس العاديين ليتمكنوا من معرفة نمط تعلم طفلهما ومستوى المهارات المعرفية الحالية وكذلك معرفة الأساليب السلوكية التي سوف تُتبع مع طفلهما؛ لتشجيعه على التعامل مع الآخرين من حوله، ولذلك ينبغي عليهما معرفة طبيعة ما يمر به طفلهما في المدرسة وكذلك متابعته في الواجبات والمهام المنزلية التي يكلف بها(٦٣).

ولخص بعض الباحثين الأدب التربوي المتعلق بدمج الطلبة ذوي اضطراب التوحد في المدرسة العادية بما يلي:

- استفادة جميع الأطفال ذوي اضطراب التوحد من عملية الدمج بغض النظر عن مستوى قدراتهم لاسيما في المجال اللغوي، والمهارات الاجتماعية والمعرفية، وزيادة مشاركتهم في الأنشطة الصفية والتقليل من أعراض التوحد، وفي المقابل زيادة أعراض التوحد عند إلحاق هؤلاء الأطفال في المراكز النهارية أو الداخلية دون دمجهم في المدارس العادية.
- استفادة الأطفال غير التوحديين من عملية الدمج وازدياد خبراتهم عن التوحد.
- قدرة المعلمين العاديين على التعامل مع المشكلات السلوكية بنجاح في بيئة الدمج(٦٤).

**سادساً: التوجه النظري للدراسة:**

تنطلق الدراسة من التوجه النظري لرأس المال الاجتماعي Social Capital في علاقته بالتنمية وحرص الجمعية على رعاية وخدمة أطفال التوحد وإحداث التمكين لأسرهم.

ويميل علماء الاجتماع إلى اعتبار رأس المال الاجتماعي أداة مفيدة للتحليل على المستوى الفردي وعلى مستوى الجماعات الصغيرة، ويُعَد بوتنم Putnam ممن أكدوا على أهمية رأس المال الاجتماعي كأداة لتحليل الجماعة الصغيرة، في حين أكد كل من كولمان وبورديو Coleman &Burdieu على أهمية رأس المال الاجتماعي في التحليل على مستوى الأفراد(٦٥).

وإذا كان مفهوم الرأس مال الاجتماعي يحيل دائما إلى العلاقات الاجتماعية وتأثيراتها فموضوعه يتجاوز ذلك، بحيث يستحيل إعطاء تعريف للمفهوم متوافق حوله(٦٦).

ثمة تعريفات عدة لمفهوم رأس المال الاجتماعي منها ما يلي:

يُعرف رأس المال الاجتماعي بأنه: "موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة"(٦٧).

ويعرفه "بوتنام" Putnam بأنه: "القيمة المجتمعية للشبكات الاجتماعية والميل بين هذه الشبكات لخدمة بعضها البعض(٦٨).

كما عرف "فوكوياما" "Fukuyama رأس المال الاجتماعي بأنه:" قدرة الناس للعمل معاً من أجل تحقيق أغراض مشتركة داخل الجماعات والمنظمات"(٦٩).

كذلك يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى:" جملة العلاقات التنظيمية المؤسسية القائمة في المجتمع والتي ترسخ لقيم التسامح والتعاون المشترك والدعم المتبادل" (٧٠) .

وفي ضوء ما سبق من تعريفات وغيرها، يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه: "شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية التي ترسخ لقيم المشاركة والغيرية والثقة والتسامح التي تدعم عملية تحقيق أهداف التنمية".

يقوم مفهوم رأس المال الاجتماعي على محدِدات مهمة وضرورية تتمثل في الثقة، التبادل، الفعل الجماعي، التماسك الاجتماعي، التكافل، العمل التطوعي والمشاركة الاجتماعية(٧١).

ويختلف رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال الأخرى فيما يتعلق بالناتج المتحقق من استثماره، إذ يؤدي استثمار الفرد لما يمتلكه من رأس مال مادي أو بشري إلى تحقق فائدة مباشرة، بينما يؤدي استثمار رأس المال الاجتماعي إلى تحقيق فائدة، ليس فقط على مستوى الجماعة، وإنما أيضا على مستوى المجتمع(٧٢).

**سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:**

**أ- منهج الدراسة:**

اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة Case Study Method، وتمثل دراسة الحالة التقاءً منهجياً بين المؤرخ والباحث في علم الاجتماع وهي خطوة مبدئية لصوغ الأنماط والوصول إلى التعميمات، وتستند دراسة الحالة إلى منطق أساسه الاحتفاظ بالطابع المترابط المتكامل لأيٍ من الظواهر أو الموضوعات التي يتناولها الباحث أي النظر إلى أي وحدة اجتماعية على أنها كل، سواء كانت هذه الوحدة جماعةً أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً أو ثقافةً وهذا الكل وهو وحدة دراسة الحالة (٧٣).

وسوف تكون وحدة دراسة الحالة في هذه الدراسة جمعية طبرق الأهلية للتوحد.

**ب- أدوات جمع البيانات:**

تعتمد هذه الدراسة على الأدوات الآتية لجمع البيانات الميدانية:

١- **دليل دراسة الحالة**: تم تحكيم هذا الدليل من قبل بعض المختصين والأكاديميين، واحتوى على المحاور الآتية: البيانات الأساسية، الهيكل التنظيمي للجمعية، أنشطة الجمعية، تقييم الجمعية، مصادر التمويل، التعاون والتنسيق بين الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى، علاقة الجمعية مع الجهات الحكومية، العضوية في الاتحادات - الشبكات المحلية والعربية والدولية، المشكلات التي تعوق عمل الجمعية، مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة مجال رعاية أطفال التوحد، تصورات المستقبل.

٢- **تحليل الوثائق والسجلات:** وقد ساعد ذلك في الحصول على كثير من البيانات التي تتعلق بالهيكل التنظيمي للجمعية والأنشطة المختلفة منذ نشأتِها وحتى الآن.

٣- **المقابلات الحرة (غير المقننة):** ويُقصد بالمقابلات الحرة (غير المقننة): تلك المقابلات التي تتم دون أن يكون لدى الباحث أسئلة محددة تحديداً مسبقاً، ما يتيح الفرصة للتعمق في الحصول على البيانات المتعلِقة بالمبحوث والموقف المحيط به، بمرونة تامة، كما أن هذه المقابلات تسمح للمبحوث بالتعبير عن شخصيتِه تعبيراً حراً تلقائياً (٧٤).

وقد قام الباحث بإجراء بعض هذه المقابلات غير المقننة مع بعض العاملين والمتطوعين في الجمعية وبعض أولياء أمور وأمهات أطفال التوحد الذين التحقوا بالجمعية، وقد حرص الباحث على إجراء بعض هذه المقابلات مع أحد الذين التحقوا بالجمعية منذ تأسيسها باعتباره من قبيل الإخباريين Informants، "فعلى الرغم من أن الباحث يمكن أن يقوم بإجراء مقابلاته بدون إخباري، إلا أن هذا الباحث يستطيع أن يوفر كثيراً من الوقت ويتجنب كثيراً من الأخطاء لو توفر إخباري على مستوى جيد(٧٥).

٤- **الملاحظة البسيطة:** ويتميز هذا الأسلوب بأنه يهيئ للباحث فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية، كما يحدث فعلاً في مواقف الحياة الحقيقية دون تأثير من الباحث(٧٦).

٥- **الملاحظة بالمشاركة:** وذلك خلال حضوره ومشاركته في بعض الأنشطة التي تقوم بها الجمعية؛ لمعرفة مدى التفاعل بين إدارة الجمعية والعاملين والمتطوعين وأولياء الأمور وغيرهم من المشاركين في هذه الأنشطة.

**ج- مجالات الدراسة:**

١- **المجال الجغرافي:** تم تطبيق الدراسة على جمعية طبرق الأهلية للتوحد بمدينة طبرق.

وقد وقع اختيار الباحث على المدينة كونُها محل إقامته، ووقوعها في المجال المكاني لجامعة طبرق مكان عمل الباحث، بما قد يعكس المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

ويعزى اختيار الباحث لهذه الجمعية إلى عدة اعتبارات منها:

- أن هذه الجمعية من الجمعيات الأهلية الرائدة في تقديم خدمات الرعاية لذوي الإعاقة لاسيما منهم أطفال التوحد بمدينة طبرق.
- أن لديها مقراً، وهذا ما يفتقده – دون كثير مبالغة - معظم الجمعيات في المدينة، بل وفي مدن ليبية أخرى، فقد أدى قانون إشهار المنظمات الأهلية وسهولة الإشهار لعدم جدية بعضها ووجود كم كبير من المنظمات الصورية(منظمة داخل حقيبة)[٧٧] .
- أن الجمعية قريبة من مقر سكن الباحث، ما سمح له التردد عليها، الأمر الذي يسر عملية جمع البيانات.

٢- **المجال البشري:** تحدد المجال البشري لهذه الدراسة في الفئات التالية:

- رئيس مجلس إدارة الجمعية.
- بعض العاملين والمتطوعين بالجمعية.
- بعض أولياء أمور وأمهات أطفال التوحد المستفيدين من أنشطة الجمعية.

٣- **المجال الزمني**: بدأت عملية جمع البيانات يوم ١٩-١٠- ٢٠١٦م، وانتهت يوم ٢٢-٢- ٢٠١٧م.

**ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية: كما كشف عنها دليل دراسة الحالة.**

١- **نشأة الجمعية**:

تأسست جمعية طبرق الأهلية للتوحد بقرار إشهار من قبل المجلس الانتقالي المحلي طبرق رقم: (٦٧)، الصادر في ١٤ نوفمبر ٢٠١١م، وترخيص مؤقت من وزارة الثقافة والمجتمع المدني، وكان ذلك بمبادرة من رئيس مجلس إدارة الجمعية، وبدأت الجمعية بمباشرة نشاطها في شهر أكتوبر عام ٢٠١٢م، ويقع

مقر الجمعية في حي المختار بشارع طريق دبي، والمقر عبارة عن مبنى لفيلا قديمة مكون من طابقين، الطابق الأول: يتكون من عدة مكاتب: مكتب رئيس مجلس الإدارة، مكتب استقبال، مكتب اختبارات ومقاييس نفسية، كذلك يحتوي على قاعة ألعاب وترفيه، والمطبخ. بينما الطابق الثاني: يضم خمس غرف، إضافة إلى إيواء خاص بالعنصر الأجنبي في حالة التعاقد معه للعمل بالجمعية، ويحاط المبنى بسياج به ألعاب وملاهي وحوض سباحة ومكان انتظار بمدخل المبني.

وتبدأ ساعات الدوام في الثامنة صباحاً وتنتهي في الخامسة مساءً وذلك خلال فترتين متواليتين. وأثناء تردد الباحث على الجمعية قوبل بكل ترحاب، وقد وجد المبنى يبرق بالنظافة، وليس للجمعية فروع أخرى؛ لحداثة عهدها، وعدم توافر التمويل اللازم لإنشاء تلك الفروع، ورغم ذلك يلاحظ عدم اقتصار خدماتها على مدينة طبرق فقط. ويتوافر بالجمعية حواسيب آلية ووسائل اتصال كالهاتف والفاكس وصفحة على شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) " نتوحد لأجل أطفال التوحد ".

ولتخصص الجمعية في مجال اضطراب طيف التوحد، وشعورها بالمسؤولية تجاههم؛ يستفيد من أنشطتها فئة أطفال التوحد، ويبلغ عددهم وقت إجراء الدراسة تسعة وأربعون طفلاً، ويبلغ عدد الذكور خمسة وثلاثين، أما الإناث فيبلغ عددهن أربع عشرة، وتتراوح أعمارهم ما بين ثلاثة إلى أحد عشر عاماً، كما تتوجه أنشطة الجمعية إلى فئات أخرى من المجتمع المحلي وخارجه من ذوي الاضطرابات اللُغوية والتخاطب ويبلغ عددهم أحد عشر طفلاً (ستة ذكور وخمس إناث) تتراوح أعمارهم بين ثلاثة إلى أحد عشر عاماً، الأمر الذي يشير إلى نجاح للجمعية ومؤشر على فاعليتِها.

أهداف الجمعية: تتحدد الأهداف الرئيسية للجمعية في الآتي:

- تبني السياسات والبرامج التي تساهم في تطوير وتكثيف الخدمات المناسبة التي تحتاجها فئة التوحد: كالخدمات الصحية والتربوية والتأهيلية، وتنمية مهاراتهم، وتأمين الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والرياضية لهم، والدفاع عن حقوقهم.
- تبني سياسة إعلامية تحقق الرفع من الوعي بقضية التوحد في المجتمع، بما ينعكس إيجابياً على المساهمة في التشخيص والتدخل المبكر للعلاج والتأهيل، وتنمية تعزيز الرغبة في خدمتهم.

- نشر الوعي في المجتمع حول اضطراب التوحد، وذلك من خلال عقد الندوات العلمية والمحاضرات التثقيفية، وتوزيع المطويات والملصقات المتعلقة بالاضطراب.
- نشر التوعية لأولياء الأمور خلال اللقاءات المفتوحة وورش العمل؛ لتدريبهم على كيفية التعامل مع أطفالهم، وخاصة في بداية ظهور الاضطراب؛ بغية الوصول إلى الفهم الجيد والمعمق.
- تدريب وتأهيل الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التوحد داخل الجمعية.
- توثيق التعاون بين الجمعية والمراكز والمنظمات والجمعيات الأهلية – محلياً وخارجياً – التي تقدم خدماتها لهذه الفئة، والعمل على تقديم الأفضل لتحسين الخدمات.
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجال اضطراب التوحد؛ بغية التوصل إلى الحقائق العلمية الموثقة، والاستفادة من نتائجها في هذا المجال.
- ومما يلاحظ على هذه الأهداف تأديتها خدمة مميزة لأطفال التوحد.
- تتوخى الجمعية محل الدراسة رؤية علمية شاملة متكاملة للتدخل المبكر مع الأطفال ذوي اضطراب التوحد؛ ليصبحوا معتمدين على أنفسهم ومستقلين وفاعلين في المجتمع إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم وامكاناتهم واستعداداتهم. ويعرف التدخل المبكر على أنه" عبارة عن مجموعة شاملة من الخدمات الطبية والاجتماعية والتربوية والنفسية دون سن السادسة للذين يعانون من إعاقة أو تأخر نمائي أو الذين لديهم قابلية للتأخر أو الإعاقة"(٧٨).

**٢- التشخيص والقياس:**

لما للتشخيص من أهمية في تقديم الخدمات بالشكل الملائم لأطفال التوحد؛ تهتم الجمعية به وتعتمد في عملية التشخيص على ثلاثة مقاييس (الطبعة الخامسة من الدليل الإحصائي والتشخيصي DSM V ، وكارز Cars وجيليام Gilliam)، وكذلك على تقارير مقدمة من أخصائي مخ وأعصاب وطبيب نفسي أو أخصائي نفسي، طبيب عام أطفال، أخصائي تخاطب ،أخصائي سمعيات، أخصائي تربية خاصة، كما تعتمد أيضاً على الملاحظة وذلك بوضع الطفل فترة زمنية لا تقل عن شهرين للتأكد من صفات التوحد لدى الطفل. كما تقوم الجمعية بإجراء دراسة حالة شاملة تتضمن التاريخ النمائي والتربوي للطفل، ويتوفر بالجمعية مركز اختبارات ومقاييس نفسية يديره أحد المؤسسين للجمعية (رئيس قسم علم النفس في كلية الآداب بجامعة طبرق).

**٣- أساليب تعديل السلوك:**

تستخدم الجمعية برنامج لوفاس Lovaas السلوكي- إضافة إلى بعض الجزئيات من برامج أخرى، واتباع الحمية الغذائية المناسبة - من قبل طبيب - الخاصة باضطراب طيف التوحد، وذلك لضبط الطفل التوحدي من خلال ضبط المثيرات المرتبطة بأفعال محددة للطفل والمكافأة المنتظمة لسلوكيات الطفل المرغوبة، وعدم تشجيع السلوكيات غير المرغوبة، وقد أشار لوفاس إلى أن الطفل التوحدي يمكن أن يدمج في المدرسة بنجاح إذا طبق هذا المنهج بشكل منتظم مكثف وبرنامج طويل، ويتطلب مشاركة من الآباء والمتطوعين أو المساعدة مدفوعة الأجر(٧٩).

وقد لاحظ الباحث خلال تردده علي الجمعية قوة العلاقة التي تربط بين الموظفين والمتطوعين وأطفال التوحد أثناء تطبيق البرنامج، كما أكد لي بعض أولياء الأمور أثناء المقابلة تعاون الأخصائيات معهم بشكل مستمر وإرشادهم لتطبيق البرنامج بنجاح في المنزل، وذلك من خلال دفتر الملاحظة اليومي وأيضا من خلال التواصل الشخصي. كما عبرت لي والدة أحد أطفال التوحد (أم مراد) عن سعادتها البالغة بما طرأ على أبنها من سلوكيات إيجابية منذ التحاقه بالجمعية.

**٤- الهيكل التنظيمي للجمعية:**

يضم الجهاز الإداري للجمعية محل الدراسة ما يلي:

**مجلس الإدارة**: يتشكل من خمسة أعضاء: أربعة منهم من أولياء الأمور، جميعهم من الذكور من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، ومنهم من حصل على درجة الماجستير(رئيس مجلس الإدارة)، وتبلغ أعمارهم أربعين عاماً فأكثر وهم: رئيس مجلس الإدارة - عضو هيئة تدريس بقسم التربية الخاصة في كلية التربية جامعة طبرق - كما يتولى إدارة البرامج والخدمات الفنية وكذلك يقوم بعمل المدير التنفيذي للجمعية- ومن اختصاصات رئيس مجلس الإدارة (مادة رقم: ١١ من اللائحة التأسيسية) ما يلي:

- ✓ اختيار نائب وكذلك باقي أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الإدارات.
- ✓ دعوة الأعضاء للاجتماع الدوري والطارئ.
- ✓ متابعة سير عمل الإدارات والأعضاء المكلفين بمهامهم عن طريقه.
- ✓ وضع السياسات العامة للجمعية وتمثيل الجمعية في المؤتمرات والندوات واللقاءات أو تكليف من ينوب عنه.

ونائب رئيس مجلس الإدارة، ومدير الإدارة المالية، وكلاهما موظفان في هيئات حكومية، ومقرر الجمعية ويقوم بأعمال حرة. والعضو الرابع يعمل مهندساً ومدة رئاسة مجلس الإدارة عامان قابلان للتجديد حسب أغلبية الأعضاء المؤسسين (مادة رقم: ٩ من اللائحة التأسيسية)، وتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة الحالي لدورتين متتاليتين دونما تغيير، ما يعد مؤشر على تركز السلطة في يده، وقد أدى ذلك إلى ارتباط الجمعية باسم الرئيس، وتعرف به، ما يسمى بظاهرة شخصنة المنظمات(٨٠).

وربما يعزى ذلك إلى أن نشاط الجمعية يتطلب وجود رئيس مجلس إدارة متخصص وعلى دراية بالجوانب الفنية والإدارية لأنشطة الجمعية، ومن ثم القدرة على اتخاذ القرار المناسب، والتزامه بمبادئ وقيم العمل التطوعي وثقته في نفسه وقدراته على استقطاب العاملين والمتطوعين للعمل معه، وتمتعه بدرجة عالية من القبول لدى المؤسسات الحكومية، ما يساعد على أن تكتسب الجمعية مصداقيةً أمام الرأي العام.

كما لم يتم حل مجلس الإدارة سابقاً، ويعد ذلك مؤشراً على التوافق بين الأعضاء حول رسالة الجمعية وأهدافها، وتشير أماني قنديل إلى أنه عندما يحدث اتفاق بين أعضاء مجلس الإدارة حول رؤية محددة وتوقعات مشتركة، وحين تتضح القضايا والمسؤوليات بوضوح فإننا نتوقع أداءً متميزاً وفعالاً(٨١)، وهو ما لاحظه الباحث.

ومنذ تأسيس الجمعية تنتظم في عقد مجلس إداراتها، وقد عقد خلال عام ٢٠١٦م، خمس مرات. وعادةً ما يكون القرار الذي يتخذ بشأن أي موضوع معبراً عن رؤية مجلس الإدارة، كما يتم حسم الاختلافات بين الأعضاء عن طريق الاحتكام للنظام الأساسي، والتوافق.

ومما يلاحظ غياب مشاركة الشباب في عضوية مجلس الإدارة، كما لا توجد إناث ضمن أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وذلك على الرغم من وجود بعض الأسماء النسائية في كشف الأعضاء المؤسسين للجمعية، وقد يرجع ذلك إلى تأثير عوامل التقاليد والموروث الثقافي، والنمط التربوي الذكوري في المجتمع الليبي(٨٢).

وقد اتفقت آراء من قابلتهم من الموظفين والمتطوعين بالجمعية على الطابع الديمقراطي الذي يميز علاقة مجلس الإدارة بهم، وأكد الإخباري ذلك، كما يقومون بالمشاركة في اجتماعاته، ويعد ذلك مؤشراً جيداً على حيوية الجمعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس مجلس الإدارة في بعض الأحيان يعقد بعض الاجتماعات الطارئة بأولياء الأمور، كان آخرها بتاريخ ٢٢-٢-٢٠١٧م.

**الجمعية العمومية**: تتشكل الجمعية العمومية من تسعين عضواً غالبيتهم من الذكور، ومعظمهم من حملة المؤهلات العليا، ومنهم من حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه، وتبلغ أعمار غالبيتهم أربعين سنة فأكثر، وتنقسم العضوية في الجمعية إلى ثلاث فئات، الأعضاء المؤسسون، الأعضاء المستفيدون من أنشطة الجمعية (يدفعون اشتراكات لقاء العضوية)، والأعضاء الفخريون وترجع عضويتهم للمساعدات التي قدموها للجمعية سواء كانت مادية أو معنوية، وقد منحت الجمعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي في الحكومة المؤقتة الرئاسة الفخرية لمجلس إداراتها؛ تقديراً لجهوده في دعم ومساندة الجمعية. وتجتمع الجمعية العمومية مرة كل عام، كان آخرها بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠١٥م.

ويشارك بعض أعضاء الجمعية العمومية في حضور الاجتماعات والندوات والدورات التدريبية، ومما يلاحظ على بعض الأعضاء عدم انتظامهم في تسديد اشتراكاتهم الشهرية.

كما يتوافر بالجمعية إدارات نوعية متخصصة وهي: إدارة شؤون البرامج والخدمات الفنية والبرامج والخدمات الطبية والمالية والإدارية والإعلامية والقانونية والعلاقات العامة والدراسات والبحوث العلمية ومكتب شؤون أولياء الأمور.

**العاملون بأجر**: إذا كان التطوع يُعد أحد الأركان الأساسية التي يرتكز عليها العمل الأهلي بوصفه جهداً يبذله المواطن من أجل مجتمعه أو جماعة معينه دون توقع جزاء مادي مقابل، فإن كثيراً من المفاهيم الخاصة بهذا القطاع – الذي يسمى أحيانا بالقطاع التطوعي- قد طرأ عليها تغيرات جعلت الاتجاه يتزايد نحو العمل مدفوع الأجر في تسيير شئون الجمعيات الأهلية(٨٣).

وكنتيجة لعمل الجمعية في مجال التوحد فإنها تتطلب عمالةً مهنيةً محترفةً مقابل أجر(مكافآت شهرية زهيدة)، ويبلغ عدد العاملين بأجر ثلاثون غالبيتهم من الإناث،(ست وعشرون أخصائية تخاطب وتعديل سلوك وتنمية مهارات)، وقد يرجع ذلك إلى ما تتمتع به الإناث من خصائص تدعم من أدائهن لدورهن الوظيفي كالقدرة على التحمل والصبر وغير ذلك، وتتراوح أعمارهن ما بين الخمسة والعشرين إلى الثلاثين عاماً، ومنهن من كن يعملن متطوعاتٍ قبل توظيفهن بالجمعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العمل بأجر لا يلغي الالتزام التطوعي، ذلك أن العاملين داخل الجمعية يتقاضون مرتباً زهيداً للغاية، ويعملون ساعاتٍ طويلةٍ، إضافة إلى أنهم على ذمة الجمعية بشكل كلي(٨٤)،

وبعضهم منتدب من جهات حكومية للعمل بالجمعية ويتقاضون أجوراً من جهات عملهم، ويبلغ عددهم أحد عشر موظفاً (سبع أخصائيات تخاطب وتعديل سلوك وتنمية مهارات، وثلاثة أخصائيين تعديل سلوك، وإداري) من إجمالي الموظفين.

**المتطوعون**: ويبلغ عدد المتطوعين- من غير أعضاء الجمعية العمومية- تسعة (خمسة أخصائيين تعديل سلوك، إداري ، وإدارية، وعاملتان نظافة) معظمهم من الشباب، ومن حملة المؤهلات العليا (تربية خاصة وعلم نفس). ومما يلاحظ نقص عدد المتطوعين بالجمعية وهو ما يرتبط بمشكلة العمل التطوعي ووقوعه تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والسياسية والانفلات الأمني، التي يعيشها المجتمع الليبي في المرحلة الانتقالية الراهنة، وكذلك غياب ثقافة التطوع، ما يحد من التطوع بالجهد أو المال.

٥- **أنشطة الجمعية**: غنيٌ عن البيان أن النشاط الأساسي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة لابد وأن يرتبط بتقديم خدمات الرعاية والتأهيل للطفل المعاق وتعزيز قدراته ودمجه في المجتمع وفق إمكاناته وقدراته. في إطار السعي إزاء تحقيق أهدافها تقوم الجمعية بالعديد من الأنشطة، يمكن رصد بعضها من خلال الآتي:

**١- أنشطة علمية وثقافية وتتمثل فيما يلي:**

- ✓ محاضرات نظرية وعملية للأخصائيين في مجال التوحد.
- ✓ ندوة علمية عن اضطراب طيف التوحد، في نادي الصقور بطبرق.
- ✓ محاضرة بالتعاون مع قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة طبرق.
- ✓ محاضرات بصفة دورية عن اضطراب طيف التوحد في بعض المؤسسات التعليمية والمدارس.
- ✓ دراسة استطلاعية بعنوان: استطلاع وجهات نظر أولياء أمور أطفال التوحد نحو الخدمات والبرامج المقدمة لأطفالهم بالجمعية.
- ✓ ورشة عمل بالتعاون مع أساتذة مختصين في علم النفس والاجتماع خاصة بأمهات أطفال التوحد المقيدين بالجمعية.
- ✓ لقاءات مع بعض أمهات التوحد اللواتي لا يستطعن المشاركة في ورش العمل أو الدورات التدريبية.
- ✓ عقد المؤتمر العلمي الأول بالتعاون مع الإدارة العامة لهيئة صندوق التضامن الاجتماعي، تحت عنوان: حول اضطراب طيف التوحد في ليبيا (الواقع والمأمول) في طبرق خلال الفترة ١-٢ نوفمبر٢٠١٦م.

- ✓ قامت الجمعية خلال شهر مارس ٢٠١٧م، بتنفيذ دورة تدريبية متخصصة في تعديل السلوك للعاملين والمتطوعين وأمهات الأطفال وقد حضرها الباحث.

تعكس الأنشطة السابقة ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لمؤسسي وأعضاء الجمعية، وحرصهم على تطبيق أهدافها على أرض الواقع.

٢- **أنشطة تدريبية:**

ثمة العديد من الدورات التدريبية تتمثل بشأن:

كيفية تعامل أولياء الأمور والأمهات والمتطوعين الجدد مع أطفال التوحد، وتدريب الأخصائيين في مجال النطق والتخاطب، وتعديل السلوك وتنمية المهارات، وتأهيلهم للعمل على البرامج الخاصة في المجال، والتعرف على الاختبارات والمقاييس النفسية بالإضافة إلى إرسال بعثات تدريبية من الإخصائيات خارج البلاد، وأيضا تدريب بعض طلاب الكليات المختلفة.

وتوضح الأنشطة التدريبية السابقة مدى حرص الجمعية محل الدراسة بعملية التدريب لموظفيها وللمتطوعين؛ للارتقاء بتأهيلهم وقدراتهم ولا بقاءهم مطلعين على أحدث الدراسات والأبحاث في مجال التوحد، وكذلك لأولياء أمور وأمهات أطفال التوحد المستفيدين من أنشطة الجمعية؛ لتعزيز قدراتهم ومهارتهم في التعامل مع أطفالهم.

٣- **اتصال وإعلام:**

تقوم الجمعية بأنشطة اتصالية وإعلامية منها ما يلي:

- برامج إذاعية حول اضطراب طيف التوحد عبر إذاعتي راديو طبرق وراديو ١٧ فبراير.
- إصدار صحيفة سنوية عن المكتب الإعلامي بالجمعية تسمى صحيفة إرادتي.
- نشرات ومطويات وملصقات تواكب المناسبات العالمية بذوي الإعاقة.
- الاتصال بالمسؤولين والقيادات الرسمية وغير الرسمية وأعضاء مجلس النواب وغيرهم.
- اللقاءات الدورية مع أولياء الأمور وتبصيرهم بالحقوق القانونية لأطفالهم.

لاشك أن أنشطة الاتصال والإعلام التي تقوم بها الجمعية تعكس الدور الحيوي الذى تقوم به إدارة الإعلام بالجمعية وتسعى - من خلالها- جاهدة؛ لإحداث تغيير في الثقافة المجتمعية تجاه ذوي الإعاقة لاسيما أطفال التوحد وأسرهم، وللتوعية باحتياجاتهم، والدفاع عن حقوقهم وضرورة أن ينص الدستور الليبي الجديد على حقوق ذوي الإعاقة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة (٦٩)، من مشروع الدستور الليبي تنص على: " تُلزم الدولة بضمان كافة حقوقهم صحياً واجتماعياً وتعليمياً وسياسياً واقتصادياً ورياضياً وترفيهياً وغيرها وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وتعمل الدولة على تهيئة المرافق العامة والخاصة والبيئة المحيطة التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع بصورة كاملة وفاعلة، وتتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة لتفعيل القوانين التي تضمن ذلك"[٨٥].

٤- **مشاركة وتمكين أسر أطفال التوحد.**

يلعب آباء الأطفال المتوحدين أدواراً متعددة في حياة أطفالهم، فهم أول من يتعرف على المشكلات النمائية ويواصلون الاهتمام بها حتى يحصلوا على تشخيص مناسب ويجدون أو يطورون الخدمات المناسبة لأطفالهم وحال تحقيق البرنامج العلاجي المناسب فإن الآباء يعتبرون مشاركين في عملية تعليم أطفالهم حتى يتأكدوا من أن المهارات المكتسبة من البرنامج التربوي تنتقل إلى الأوضاع المنزلية؛ ليلعبوا دوراً في تعليم أطفالهم السلوكيات المناسبة في المنزل والمجتمع، وباعتبارهم عضواً نشطا في فريق الخطة التربوية الفردية، فإن الآباء يدافعون أيضاً عن حقوق طفلهم لضمان أن العملية التربوية تسير وتتطور بشكل مناسب[٨٦].

لم تعد مشاركة أولياء أمور المعاقين في العملية التربوية مرهونة برغبة الكوادر المدرسية بل أصبحت أمراً إلزامياً تفرضه القوانين والتشريعات، وقد نبع هذا التوجه من إدراك عميق لأهمية دور الأسرة في نمو الطفل وتعلمه، وأصبح من أحد معايير فعالية المدرسة هو مدى مشاركة الوالدين في التخطيط للبرامج التربوية وتطويرها، وتحديد الأهداف الرئيسية للخطة التربوية الفردية[٨٧].

وتحرص الجمعية على مشاركة أسر أطفال التوحد في برامجها المقدمة لأبنائهم، وذلك ضمن فلسفة عامة لتأهيلهم وتحمل مسئولية أبنائهم ويتمثل ذلك فيما يلي:

- برنامج تثقيفي توعوي عن اضطراب التوحد.
- تدريب على كيفية التعامل مع الطفل.
- خدمات الإرشاد الأسري حول المشكلات الناجمة عنهم وكيفية التعامل معها من قبل المختصين.
- التواصل مع الأسرة من خلال دفتر الملاحظات اليومي.
- إشراك الأسرة في جميع الأنشطة التقييمية والأكاديمية والتعليمية.
- تشرف الجمعية على تطبيق البرنامج التعليمي والتدريب المنزلي للطفل.
- مشاركة الأسرة خطط الجمعية المستقبلية والترحيب بأفكارهم.
- المشاركة في تنظيم الأنشطة الترفيهية والاجتماعية والدعائية للجمعية.

مما سبق يؤكد مساهمة الجمعية في تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال مشاركة أسر أطفال التوحد في أنشطة الجمعية.

**٥- الدمج:**

تنفذ الجمعية الآن خطة لدمج بعض أطفال التوحد، ويبلغ عددهم: سبعة أطفال من الذين تسمح قدراتهم بالاندماج، وتقوم الجمعية بتدريب أطفال التوحد على المهارات اللازمة لعملية الدمج وهو ما قد لاحظه الباحث، وقامت الجمعية بعملية تقييم للمدارس الدامجة، وبالفعل تم اختيار إحدى المدارس لعملية الدمج، (مدرسة بحر الذهب بطبرق) وتم عقد دورة تدريبية لإدارة المدرسة ومعلميها حول اضطراب طيف التوحد ولعدد من أولياء أمور الطلاب العاديين بغرض تسهيل تفاعلهم مع أطفال التوحد، وسوف تتيح الجمعية فرص للأطفال وأسرهم؛ للاطلاع على المدرسة الدامجة، فضلا عن مشاركة الأسرة والهيئة التعليمية في الخطة الانتقالية.

**٦- الرعاية الصحية:**

تقدم الجمعية برامج التخاطب وتحسين النطق لأطفال التوحد وبعض الأطفال الذين لديهم مشاكل لغة وتلعثم وزارعي القوقعة، كما توفر الجمعية خدمة الرعاية الصحية لأطفال التوحد بالكشف الدوري عليهم من قبل بعض الأطباء تطوعاً وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الجمعية في هذا المجال.

**٧- الاحتفالات:**

تحتفل الجمعية باليوم العالمي للتوحد الذي يقام في الثاني من أبريل من كل عام.

إذا تأملنا طبيعة الأنشطة السابقة التي تقوم بها الجمعية محل الدراسة سندرك على الفور أنها تتمحور حول الأنشطة العلمية والثقافية والتدريبية والتوعوية والاتصال والإعلام والدفاعية، وتمكين أسر أطفال التوحد ودمج أطفال التوحد، وغيرها، وتوضح أيضاً مدى توافر القدرات الاتصالية للجمعية مع المجتمع بهدف توعيته بالقدر الكافي والبسيط بأهداف الجمعية، وللتأثير في السياسات والتشريعات التي تمس المطالب والحقوق الأساسية لأطفال التوحد، وفي ضوء ما سبق يمكن القول، أن الجمعية قد تجاوزت الدور الرعائي - الخدمي لأطفال التوحد ولأسرهم إلى الدور التنموي بمعنى تعزيز القدرات، والدفاع عن الحقوق والتمكين Empowerment للجماعات المستهدفة. حتى لو قدمت الرعاية والخدمات فهي تقدمها كمؤسسة قامت أساساً للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها، مما يعطيها شرعية(٨٨).

**٦- تقييم الجمعية:**

إن إجراء عملية التقييم لأداء الجمعيات الأهلية مسألة على درجة عالية من الأهمية، وقد تصاعد الاهتمام به في العقديين الأخيرين من القرن المنصرم، ويعرف التقييم Evaluation بأنه: الكشف عما إذا كانت المنظمة أو البرنامج، يقوم بتحقيق الأهداف التي صمم من أجلها(٨٩).

وتجري الجمعية تقييماً دورياً وشاملاً للبرامج والخدمات من خلال الجمعية العمومية ومناقشات مجلس الإدارة، والتقارير واستطلاع رأي أولياء الأمور، وتوظف الجمعية نتائج التقييم في تطوير مستوي الخدمات المقدمة لأطفال التوحد. ومما يلاحظ عدم وجود مؤسسة خارجية متخصصة تقوم بتقييم الجمعية، والاكتفاء بالتقييم الداخلي.

**٧- مصادر التمويل:**

تعتمد الجمعية في تمويلها على مصادر عدة:

أ- مصادر ذاتية وتشمل اشتراكات أولياء الأمور وتقدر قيمة الاشتراك الشهري بمائتي دينار ليبي والهبات والتبرعات.

ب- مصادر حكومية: وتتمثل في الإعانات والمساعدات المحدودة التي تمنحها الحكومة وتقدر ميزانية الجمعية عام ٢٠١٦م، بحوالي مائة وعشرون ألف دينار ليبي. وتلتزم الجمعية بمبدأ الشفافية في كيفية صرف دخلها من خلال تقارير معتمدة من محاسب قانوني. وعلى الرغم من الأداء الجيد للجمعية والتزامها بمبادئ الشفافية والمحاسبية سواء للأعضاء أو أولياء الأمور أو الرأي العام؛ لم تستطع استقطاب التبرعات وهوما تأكد منه الباحث أثناء تطبيق الدراسة الميدانية. وقد يرجع إلى أزمة السيولة الراهنة التي يعاني منها الليبيون – والمغتربون- وارتفاع الأسعار ومن ثم اتساع مساحة الفقر، فضلاً عن الثقافة المجتمعية التي لا تشجع على التبرع.

**٨- التعاون والتنسيق بين الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى:**

إن عمل الجمعيات الأهلية دون تعاون أو تنسيق فيما بينها يجعل من هذه الجمعيات جزراً منعزلة لا رابط بينها، ومن ثم تظل في حاجة ماسة إلى وسيلة للربط بينها؛ لتفعيل دور هذه الجمعيات ككل وتقوية دورها. وتتمثل هذه الوسيلة في بناء الشبكات الاتصالية بين الجمعيات التي تعمل في نفس مجال النشاط (البيئة مثلاً، أو التنمية المحلية، أو المرأة.... وغير ذلك).

كما أن بناء الشبكات الاتصالية بين الجمعيات التي تتكامل في أنشطتها على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى القومي هو أيضا ضرورة؛ يستلزم ذلك إحداث تغيرات قيمية وسلوكية من ناحية (مثل قيمة التعاون بدلاً من التنافس، والتكامل بدلاً من الصراع أو الازدواجية)، كما يستلزم توفير تسهيلات اتصالية Communication Facilities مثل: (الفاكس وإصدار نشرات دورية إعلامية... وغير ذلك)، إضافة إلى ضرورة توفير خدمة بناء نظام معلومات؛ لنشر المعرفة والبيانات(٩٠).

وثمة علاقة تعاون بين الجمعية - محل الدراسة- والجمعيات الأهلية العاملة في نفس المجال كجمعية البيضاء الأهلية للتوحد بمدينة البيضاء، ويأخذ هذا التعاون شكل المشورة وتبادل الخبرات، والمعلومات، والزيارات، وعقد الندوات والمحاضرات، والاحتفال بيوم التوحد العالمي، وهناك أيضاً علاقة تعاون مع جمعية السراج المنير للمكفوفين بطبرق تتمثل في حضور الاحتفالات.

**٩- علاقة الجمعية مع الجهات الحكومية:**

انحصرت علاقة الجمعية مع الجهات الحكومية في التصريح لها بالنشاط (المجلس المحلى طبرق، وزارة الثقافة والمجتمع المدني)، والمساعدات

المحدودة، وكذلك انتداب الجمعية بعض الموظفين من وزارة العمل، كما للجمعية علاقة متواصلة مع مركز المعاقين بطبرق لتقديم الخبرة الاستشارية والفنية لكون رئيس مجلس إداراتها منتدب كمستشار لدى الإدارة العامة لهيئة صندوق التضامن الاجتماعي بالحكومة الليبية المؤقتة.

**١٠- العضوية في الاتحادات - الشبكات المحلية والعربية والدولية:**

لا تنتمي الجمعية إلى مظلة/شبكة جمعيات أهلية داخل أو خارج ليبيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن في نهاية المؤتمر الأول في ليبيا حول اضطراب طيف التوحد – كما سبق القول- تشكلت نواه للتحالف بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال اضطراب طيف التوحد التي حضرت المؤتمر وقد بلغ عددها سبع جمعيات من أصل عشرة على مستوى ليبيا، وحدث توافق بينها حول الأهداف، وتم اختيار رئيس لهذا التحالف ( المنظمة الليبية لأطفال اضطراب طيف التوحد) ونائبين له أحدهما رئيس مجلس إدارة الجمعية محل الدراسة، وقد تبين للباحث أن ثمة صعوبة بين الجمعيات الأهلية بصفة عامة في التواصل والعمل والتنسيق معاً. وقد يعزى ذلك إلى عدم توافق القوى السياسية الليبية على إيجاد مخارج للأزمة الليبية، الأمر الذي جعلها تعاني من غياب أو ضعف القدرة على بناء شراكة أو توافق حقيقي، بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها، وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف أطيافها وانتماءاتها[٩١]، ولذلك أضحي الحوار والوساطة بينها لا رجاء منه.

**١١- المشكلات التي تعوق عمل الجمعية:**

تواجه الجمعية مجموعة من المشكلات التي تعاني منها ويمكن رصد أبرزها في الآتي:

- نقص التمويل.
- عدم امتلاك مقر للجمعية.
- عدم قدرة الجمعية على استيعاب أكبر عدد من أطفال التوحد.
- نقص الأدوات الخاصة بتطبيق برامج تعديل السلوك.
- قلة عدد أخصائي التربية الخاصة.
- تعاني الجمعية من نقص عدد المتطوعين بها.
- عدم تقيد بعض أولياء الأمور باللوائح المنظمة للعمل داخل الجمعية.

- عدم التزام بعض أولياء الأمور بالمتابعة مع الجمعية بالرغم من حثهم على ذلك.
- استخدام بعض أولياء الأمور العقاب الجسدي مع أطفالهم.
- غياب مشاركة بعض الأمهات في أنشطة الجمعية، وعدم اهتمامهن بأطفالهن.
- غياب المشاركة التطوعية للإداريين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.
- قصور وسائل الإعلام في الاهتمام بإبراز أنشطة الجمعية.
- نقص الخبرات الكافية في مجال التخطيط لأنشطة الجمعية وتدبير التمويل وكتابة التقارير.

**١٢- مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال اضطراب طيف التوحد:**

- التأكيد على المطالبة بحقوق الأطفال عن طريق شراء الدولة للخدمة.
- العمل على تأسيس اتحاد للجمعيات الأهلية العاملة في مجال اضطراب طيف التوحد.
- التأكيد على الاهتمام بالأخصائيين من حيث التدريب والتطوير ورفع الكفاءة المهنية.
- التأكيد على رفع مستوى قدرات أسر أطفال التوحد لكيفية التعامل مع أطفالهم.
- توفير كافة الأدوات والبرامج المتعلقة بمجالات العمل مع أطفال التوحد.
- الاهتمام بمخرجات الجامعة للطلاب المتخصصين في المجالات المرتبطة باضطراب طيف التوحد.
- تنظيم دورات تدريبية للعاملين والمتطوعين بالجمعيات حول تدبير التمويل.

**١٣- تصورات المستقبل:**

ثمة رؤية متفائلة من رئيس مجلس إدارة الجمعية في المستقبل خاصة، عندما تبرع أحد وجهاء القبائل بقطعة أرض لصالح الجمعية؛ لإقامة مركز متكامل لاضطراب التوحد وتحسين النطق والتخاطب، وتقع داخل المخطط العام على طريق مطار طبرق، وتبلغ مساحتها ثلاثة هيكتارات حسب طلب الجمعية

وذلك لاستيفاء وتنفيذ مشروع المركز وفق التصميم النموذجي المعد. وهناك تصورات مستقبلية من إدارة الجمعية تتمثل في الآتي:

- بناء مقر نموذجي به رعاية إيوائية.
- توفير التجهيزات والبرامج الحديثة في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- وضع خطة لاستقطاب الشباب للعمل التطوعي.
- عمل مسح إحصائي لحالات التوحد في المنطقة الشرقية.
- إنشاء فرع للجمعية بمدينة امساعد.

**تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:**

يمكن عرض أهم النتائج العامة للدراسة الميدانية على النحو التالي:

**أولاً: نتائج دراسة الحالة:**

- الجمعية حديثة النشأة، ويستفيد من أنشطتها المواطنون وغير المواطنين من داخل ليبيا وخارجها، وليس للجمعية فروع أخرى.
- تستخدم الجمعية الأسلوب العلمي في تقديم الخدمات والبرامج للمستفيدين من أنشطتها.
- يتوفر بالجمعية مركز اختبارات ومقاييس نفسية، ومركز علاج النطق واللغة وأمراض التخاطب حيث يقدمان خدماتهما للأطفال المقيدين بالجمعية ومن خارجها بالمجان.
- يتشكل الهيكل التنظيمي للجمعية من عدة مستويات تنظيمية، هي: مجلس الإدارة، الجمعية العمومية، الإدارات النوعية المتخصصة، العاملون بأجر والمتطوعون.
- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة بالانتخاب من قبل مؤسسي الجمعية، ويختار رئيس مجلس الإدارة بقية أعضائه وجميعهم من أولياء الأمور، وينتظم مجلس الإدارة في عقد اجتماعاته، وقد تبين شخصنة السلطة في الجمعية.
- لم يتم حل مجلس الإدارة سابقاً، ويُعد ذلك مؤشراً على التوافق بين الأعضاء حول رسالة الجمعية وأهدافها.
- تبين انتظام الجمعية العمومية في عقد اجتماعاتها ومشاركتها في صنع واتخاذ القرارات بالجمعية، ويتم حسم الاختلافات داخل الجمعية بالاحتكام للائحة الأساسية والتوافق بين الأعضاء.

- غياب تمثيل الشباب والعنصر النسائي في مجلس الإدارة والإدارات النوعية المتخصصة.
- تتوافر الشفافية والمحاسبية في إدارة الجمعية.
- الاهتمام بتدريب العاملين والمتطوعين بشكل دوري.
- الاهتمام بقياس رضا أولياء الأمور وأمهات أطفال التوحد عن الخدمة المقدمة لهم من الجمعية.
- العاملون بأجر غالبيتهم من الإناث وهم في سن الشباب، بعضهم من كان يعمل متطوعاً قبل توظيفه بالجمعية، وهم من ذوي التخصص في التربية الخاصة وعلم النفس.
- كشفت نتائج الدراسة عن حرص الجمعية على تنفيذ أهدافها ومن ثم تمحورت أنشطتها حول الأنشطة العلمية والثقافية والتدريبية والتوعوية والاتصال والإعلام والدفاعية.
- أشارت نتائج الدراسة إلى مشاركة أسر أطفال التوحد في أنشطة الجمعية والبرامج المقدمة لأطفالهم.
- تنفذ الجمعية الآن خطة لدمج بعض أطفال التوحد، ويبلغ عددهم سبعة أطفال من الذين تسمح قدراتهم بالدمج.
- تُجري الجمعية تقييماً دورياً وشاملاً للبرامج والخدمات من خلال الجمعية العمومية ومناقشات مجلس الإدارة، والتقارير واستطلاع رأي أولياء الأمور.
- تعتمد الجمعية في التمويل على مصادرها الذاتية وفي مقدمتها اشتراكات أولياء الأمور الشهرية.
- كشفت الدراسة عن وجود علاقة تعاون بين الجمعية _ محل الدراسة_ والجمعيات الأهلية العاملة في نفس المجال كجمعية البيضاء الأهلية للتوحد بمدينة البيضاء، ويأخذ هذا التعاون شكل المشورة وتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات وعقد الندوات والمحاضرات والاحتفال بيوم التوحد العالمي.
- انحصرت علاقة الجمعية مع الجهات الحكومية في التصريح لها بالنشاط (المجلس المحلى طبرق، وزارة الثقافة والمجتمع المدني)، والمساعدات المحدودة، وكذلك انتداب الجمعية بعض الموظفين من وزارة العمل، كما أن للجمعية علاقة متواصلة مع مركز المعاقين بطبرق؛ لتقديم الخبرة الاستشارية والفنية.
- لا تنتمي الجمعية إلى مظلة/شبكة جمعيات أهلية داخل أو خارج ليبيا.

- ثمة عدة مشكلات تعوق الجمعية تتمثل في: نقص التمويل وعدم امتلاك مقر ونقص عدد المتطوعين وعدم تقيد بعض أولياء الأمور باللوائح المنظمة للعمل داخل الجمعية واستخدام بعض أولياء الأمور العقاب الجسدي مع أطفالهم وغياب مشاركة بعض الأمهات في أنشطة الجمعية وعدم اهتمامهن بأطفالهن وغياب المشاركة التطوعية للإداريين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وقصور وسائل الإعلام في الاهتمام بإبراز أنشطة الجمعية ونقص الخبرات الكافية في مجال التخطيط لأنشطة الجمعية وتدبير التمويل وكتابة التقارير.
- تتمثل مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال اضطراب طيف التوحد في: توفير التمويل اللازم والتأكيد على المطالبة بحقوق الأطفال عن طريق شراء الدولة للخدمة والعمل على تأسيس اتحاد للجمعيات الأهلية العاملة في مجال اضطراب طيف التوحد والاهتمام بالأخصائيين من حيث التدريب والتطوير ورفع الكفاءة المهنية وكذلك رفع مستوى قدرات أسر أطفال التوحد لكيفية التعامل مع أطفالهم وتوفير كافة الأدوات والبرامج المتعلقة بمجالات العمل مع أطفال التوحد والاهتمام بمخرجات الجامعة للطلاب المتخصصين في المجالات المرتبطة باضطراب طيف التوحد.

**ثانياً: نتائج تطبيق المقابلات غير المقننة:**

**١- العاملون بأجر:**

- إدراكهم الجيد لأهداف الجمعية.
- التزام بالمعايير التي تنظم العمل داخل الجمعية وتربطهم علاقة طيبة مع الإدارة.
- حصولهم على التدريب بشكل دوري.
- مشاركتهم في اجتماعات الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، واجتماعات أولياء الأمور.
- سيادة الإيثار والتعاون والثقة والاحترام المتبادل بينهم وكذلك التسامح والانفتاح على الآخرين وتربطهم علاقة قوية مع المتطوعين الجدد.

- تربطهم علاقة قوية مع أطفال التوحد وتواصلهم المستمر مع أولياء الأمور من خلال دفتر المتابعة اليومية للطفل، والاتصال الشخصي.
- تقوم الجمعية بتكريمهم وذلك بتقديم حوافز معنوية لهم.
- مواجهتهم بعض المشكلات ومنها: المشقة المهنية وتأخر الرواتب لعدة شهور وضعف تعاون الأسر معهم وسوء معاملة بعض أولياء الأمور لهم أحياناً وكذلك سوء معاملة ولي الأمر لابنه، واستخدامهم القسوة في العقاب، وقد يعزى ذلك إلى الضغوط والمشكلات التي تتعرض لها أسر أطفال التوحد وما أكثرها!.

**٢- المتطوعون:**

- غالبيتهم حديثو العهد بالتطوع، ولديهم إدراك تام لأهداف الجمعية؛ ما يساعد على تفعيل أدائهم داخل الجمعية، كما يتم تدريبهم على طبيعة العمل المنوط بهم.
- تعرفهم على نشاط الجمعية وذلك خلال دراستهم بالكلية، وقد تطوعوا بدافع اكتساب الخبرة المهنية، وتقدم الجمعية لهم حوافز مادية (مكافأة شهرية مقطوعة) ومعنوية؛ تقديراً لجهودهم مع أطفال التوحد والمستفيدين من أنشطة الجمعية؛ حفاظاً على استمراريتهم في تطوعهم بالجمعية.

**٣- أولياء الأمور وأمهات أطفال التوحد:**

- ثمة إجماع على تعرض أولياء الأمور والأمهات لمشكلات وضغوطات النفسية ولإحباطات عدة وفقدان بعضهم القدرة على الصبر، وعدم الاهتمام بأطفالهم وتعنيفهم، والعزوف عن حضور ورش العمل والدورات التدريبية، ومحدودية التواصل مع الجمعية.
- حرص بعض الأمهات على حضور المحاضرات التوعوية وورش العمل والدورات التدريبية التي تعقدها الجمعية، والتواصل مع الأخصائيين، والزيارات المتكررة للجمعية.
- يحتاج بعض أولياء الأمور إلى معلومات حول خصائص أطفالهم، وأسباب إعاقتهم، ومواجهة المشكلات السلوكية لهم، والتدريب على كيفية التعامل معهم.
- ثمة توجه عام لدى أولياء الأمور وأمهات أطفال التوحد يعكس الرضا عما يقدم من برامج وخدمات داخل الجمعية.

**عاشراً: التوصيات:**

- توفير الدعم والمخصصات المالية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة، من خلال تأسيس صندوق يتولى التمويل تشارك فيه الجهات الرسمية المعنية والقطاع الخاص وكذلك الأهالي.
- إعداد دليل إداري لتقديم الخبرة والمعونة الفنية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة.
- إعداد كوادر مدربة من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين؛ للعمل في مجال اضطراب طيف التوحد.
- ضرورة إمداد جميع الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة لاسيما العاملة منها في مجال اضطراب طيف التوحد بأحدث البرامج والمقاييس المقننة محلياً.
- إنشاء مكتبة تخصصية (مجال الإعاقة) في كل جمعية.
- تشجيع التطوع في صفوف الشباب لاسيما خريجي الجامعات؛ للانخراط في عضوية الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة.
- إنشاء مركز للتأهيل التطوعي يختص بإعداد البرامج التدريبية للمتطوعين في مجال اضطراب طيف التوحد.
- توفير الدعم المادي والمعنوي لأسر المعاقين والنهوض بالخدمات المقدمة لهم.
- يجب على وسائل الإعلام - على اختلافها - إبراز أنشطة الجمعيات، والعمل على التكثيف من التوعية الإرشادية الخاصة بتفهم معني الإعاقات وطبيعتها وكيفية التعامل السوي مع كل فئات الأطفال المعاقين، وكذلك تعميق الوعي التطوعي ونشر ثقافته.

## الهوامش


١- عزة نادى عبد الظاهر عبد الباقي، تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركياً في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الفيوم،٢٠١٢م، ص٨٢.

٢- محمد سيد فهمي، التأهيل المجتمعي لذوي الاحتياجات الخاصة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط١،٢٠٠٨م، ص١٦-٢١.

٣- عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠١م، ص٨٦.

٤- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الاختياري، الأمم المتحدة، ص٦، عن:www.un.org /disabilities/documents/convention/convoprot- a pdf

٥- عبد المنعم شحاتة، نحو استراتيجية متكاملة لإعداد أخصائي نفسي كفء للعمل مع المعاقين، علم النفس، العدد(١٠٩)، أبريل – مايو – يونيه، السنة التاسعة والعشرون،٢٠١٦ م، ص١١.

٦- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤م المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠١٤ م، ص٧٥،عن:.www.un.org/ar/esa/hard/pdf/hard14.pdf

٧- مهدي محمد القصاص، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة ميدانية، بحث قدم إلى: المؤتمر العربي الثاني عن الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، جامعة أسيوط، ١٤ -١٥ ديسمبر، ٢٠٠٤ م، ص١١، عن:www.gulf kids .com/ar/index.php? action=show& Art cat=1&id=1584.

8- Edson Munsaka ,Exclusion in development initiatives: a study of women with disabilities in Binga,Zimbabwe ,Community Development Journal,Volume50,Number2,april,2015,p.183

٩- جمال شفيق أحمد، دور الإخصائي النفسي في تحسين جودة الحياة لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٦ م، ص٧-٨.

١٠- لمياء عبد الحميد بيومي، فاعلية برنامج تدريبي لتنمية بعض مهارات العناية بالذات لدى الأطفال التوحديين، رسالة دكتوراه، كلية التربية بالعريش، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٨م، ص٦.

١١- هشام عبد الرحمن الخولي، الأوتيزم ( التوحد×) الإيجابية الصامتة استراتيجيات لتحسين أطفال الأوتيزم، دار المصطفى للطباعة، بنها،٢٠٠٨ م، ص١٦ -١٧.
١٢- عبد الباقي محمد عرفة عرفة سالم، توعية المجتمع بقضايا الإعاقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠١٢ م، ص١٥٠.
١٣- عبد الستار رجب، إيمان ناموشي، الاعتبارات الوراثية والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلاقتها بمرض التوحد، ترجمة: حسام حسني بدار، الدراسات الثقافية – (٢) ، السنة الثلاثون، نوفمبر – ديسمبر،٢٠١٣ م، ص٤٣.
١٤- هيفاء يوسف الكندري، العمل الاجتماعي مع ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت،٢٠٠٩ م، ص٢٣٣.
١٥- سوزان غرينفيلد ، تغير العقل كيف تترك التقنيات الرقمية بصماتها علي أدمغتنا ، ترجمة : إيهاب عبد الرحيم علي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، العدد ٤٤٥ ، فبراير ٢٠١٧ م ، ص ١٥٦ .
١٦- محمد كمال أبو الفتوح عمر، مشكلات الكلام التلقائي ومهارات اللغة والمحادثة لدى أطفال الأوتيزم، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣م، ص٢٤.
١٧- مقابلة شخصية أجراها الباحث مع رئيس مجلس إدارة جمعية طبرق الأهلية للتوحد - مستشار منتدب بالإدارة العامة لهيئة صندوق التضامن الاجتماعي بالحكومة المؤقتة - بتاريخ ٢٢-٢-٢٠١٧م.
١٨- مقابلة شخصية أجراها الباحث مع رئيس قسم شؤون المعاقين بطبرق، بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٦ م
١٩- عماد فاروق محمد صالح، مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، ٢٠١١م، ص١٣-١٤،عن:.saleh.pd www.atsdh.net/spring 2011/pdf/_Emad_
٢٠- حسن على كشلاف، وآخرون، تقييم مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز المعاقين في ليبيا دراسة ميدانية وصفية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الثالث، يونيو ٢٠١٤، ص٢٧.
٢١- محمد ياسر شبل الخواجة، الشباب الجامعي ومشكلاته المعاصرة، شؤون اجتماعية، العدد٦٠،السنة ١٥، شتاء١٩٩٨م، ص٨٤.
٢٢- طلعت إبراهيم لطفي، العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات

الخيرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٤.
٢٣- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١،٢٠٠٧م، ص٢٦.
٢٤- مجدي محمد مصطفى عبد ربه، التحديات الإدارية التي تواجه الجمعيات الخيرية وسبل مواجهتها دراسة تطبيقية على عينة من الجمعيات الخيرية في سلطنة عمان، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مجلد (٢)، العدد(٥)، يونيو،٢٠١٤، ص٢٥.
٢٥- سيد جاب الله السيد ، وآخرون ، الإعاقة وزواج الأقارب ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ٢٠١١ م ، ص ٢٤.
٢٦- سماح محمد لطفي محمد عبد اللطيف، ثقافة الإعاقة دراسة سوسيو أنثروبولوجية على أسر الأطفال المعاقين بمدينة سوهاج، رسالة دكتوراه، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي،٢٠٠٧م، ص٤٩.
٢٧- مدحت محمد أبو النصر، تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة علاقة المعاق بالأسرة والمجتمع من منظور الوقاية والعلاج مع حالات دراسية في كل من(مصر- السعودية – الإمارات – الكويت – عمان – اليمن – البحرين)،ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١،٢٠٠٤م، ص١١.
٢٨- مدحت محمد أبو النصر، الإعاقة والمعاق رؤية حديثة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢ م، ص٢٣.
٢٩- مهدي محمد القصاص، مرجع سابق، ص٤.
٣٠- نادية إبراهيم أبو السعود، الطفل التوحدي في الأسرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص١٤.
٣١- عبد الباقي محمد عرفة عرفة سالم، مرجع سابق، ص١٥٠.
٣٢- إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، التوحد الخصائص والعلاج، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،٢٠٠٤م، ص١٩.
٣٣- عبد الرحمن العيسوي، الانطواء النفسي والاجتماعي الطفل الذاتوي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨٧.
٣٤- هشام عبد الرحمن الخولي، مرجع سابق، ص١٦.
٣٥- المرجع السابق، ص١١.

٣٦- مصطفى مفتاح الشقماني، أهمية الاكتشاف والتدخل المبكر وآثارهما الإيجابية على تنمية مهارات الطفل التوحدي، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد٣٧،٢٠١٣م، ص١٤٩.
٣٧- محمد كمال أبو الفتوح عمر، مشكلات الكلام التلقائي ومهارات اللغة والمحادثة لدى أطفال الأوتيزم، مرجع سابق، ص١٧.
٣٨- مجدي فتحي غزال، فاعلية برنامج تدريبي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال التوحديين في مدينة عمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، يناير ٢٠٠٧، ص ١٣،عن: www.acofps.com/ vb/showthread.php?t=3569.
٣٩- كمال المنوفي (محرراً ومقدماً)،أماني قنديل، تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامة، منتدى السياسات العامة (٢١)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير٢٠٠٥م، ص٧.
٤٠- صلاح أحمد هاشم، تقدير الاحتياجات التدريبية للجمعيات الأهلية كمؤشر تخطيطي لبناء قدراتها، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٧ م، ص٤٢.
٤١- على ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة،٢٠٠٢م، ص١٢.
٤٢- مدحت أبو النصر، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٥٩-٦٠.
٤٣- أماني قنديل ،التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٠-٢٠١٥، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص٩٩-١٠٠،عن: www.shabaka Egypt .org/ar_cms page.php?id=14
٤٤- المرجع السابق، ص٢١٢.
٤٥- طارق حسن صديق سلطان، دور الجمعيات الأهلية في تربية الطفل المعاق دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٣م، ص٥.
٤٦- شريف عوض، محمد بيومي، دور الجمعيات الأهلية في تغيير ثقافة العمل التقليدية دراسة ميدانية بمركز الداخلة بالوادي الجديد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السابع، يناير٢٠١١م، ص٢٢٥.
٤٧- أماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٠-٢٠١٥م، مرجع سابق، ص٧٠-٧٢.

٤٨- محمد شحاتة واصل، الجمعيات الأهلية الليبية والتنمية دراسة ميدانية لعينة من قيادات بعض الجمعيات الأهلية في مدينة طبرق، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد التاسع، يناير٢٠١٢م، ص١٢٦.
٤٩- على ليلة، مرجع سابق، ص٦٨.
٥٠- سهام عبد السلام، المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة رؤى وإشكاليات، دار العين للنشر، القاهرة، ط١،٢٠٠٥م، ص٣٠.
٥١- كمال المنوفي، مرجع سابق، ص٨.
٥٢- محمد سعيد عبد المجيد، الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة الغربية، في: محمد ياسر الخواجة(تحرير)، العلوم الاجتماعية والتنمية البشرية القضايا والمستقبل، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا،١٨-١٩مارس٢٠٠٧م، ص٢٠٣.
٥٣- إيمان محمد الصياد، تقييم اجتماعي لتجربة جمعية الفردوس الخيرية في التنمية البشرية المستدامة منطقة المجزر بمدينة المنصورة، محافظة الدقهلية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثامن، يوليو٢٠١١م، ص١٦٣.
٥٤- أسامة العجمي، الدور التنموي لجمعية جبل نفوسة، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد(٧٠)، يوليه/ سبتمبر ٢٠١٤م، ص٣٢٣.
٥٥- عبد السلام إبراهيم أبو بكر المخزوم، دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة،٢٠١٤م، ص١٠.
٥٦- حسن صديق سلطان، مرجع سابق، ص٩.
٥٧- عبد الله بوصنبرة، دور الجمعيات في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة – ولاية قلما نموذجاً-، الباحث الاجتماعي، العدد ١٠، سبتمبر٢٠١٠م، ص ٢٨٦-٢٨٧. عن: http://m52n.com/new uploads/2012/11/21/pdf/m52_agada76256c86f6c.pdf.
٥٨- مقابلة شخصية اجراها الباحث مع مدير مكتب الشؤون الإدارية بمكتب الثقافة والمجتمع المدني في طبرق، بتاريخ ٤-١-٢٠١٧م.
٥٩- مقابلة شخصية اجراها الباحث مع رئيس مجلس إدارة جمعية طبرق الأهلية للتوحد،بتاريخ٢٢-٢-٢٠١٧م.
٦٠- مدحت محمد أبو النصر، تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة علاقة المعاق بالأسرة والمجتمع من منظور الوقاية والعلاج مع حالات دراسية في كل

من(مصر- السعودية – الإمارات – الكويت – عمان – اليمن – البحرين)، مرجع سابق، ص١٧٢.

٦١- محمد كمال أبو الفتوح أحمد عمر، اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية نحو دمج أطفال الأوتيزم (الأطفال الذاتويين) مع أقرانهم العاديين في المدارس العامة (دراسة سيكولوجية في ضوء بعض المتغيرات) بحث منشور في: مجلد الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الثاني لقسم الصحة النفسية بكلية التربية بجامعة بنها بجمهورية مصر العربية، في ١٧-١٨ يوليو ٢٠١١م، مجلد (١)، ص٦، عن:-www.research_re dr banderalotaibi.com.

٦٢- رائد الشيخ ذيب، محمد مهيدات، المهارات اللازمة للطلبة ذوي اضطراب التوحد لدمجهم في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين، دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٠، ملحق ٤،٢٠١٣م، ص١٢٨٨. عن:

http://journals.ju .edu.jo/old/index .php/dirsat edu /article/download/ 467813268

/article/download/

٦٣- محمد كمال أبو الفتوح أحمد عمر، اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية نحو دمج أطفال الأوتيزم (الأطفال الذاتويين) مع أقرانهم العاديين في المدارس العامة (دراسة سيكولوجية في ضوء بعض المتغيرات)، مرجع سابق، ص١٥.

٦٤- رائد الشيخ ذيب، محمد مهيدات، مرجع سابق، ص١٢٩١.

٦٥- عالية حبيب، الشباب والعمل التطوعي دراسة حالة لجمعية رسالة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السابع، يناير ٢٠١١م،ص٨٣.

٦٦- فوزي بوخريص، مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، إضافات، العددان،٢٣-٢٤، صيف،خريف،٢٠١٣م، ص١٤٣.

٦٧- أحمد زايد، وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨-٩.

٦٨- أماني قنديل (المحرر والباحث الرئيسي)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٩٢.

٦٩- مُيسرة محمود الكفارنة، دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين دراسة تطبيقية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة (٢٠٠١-٢٠١٤م)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥م، ص١٩،عن: www.library.iugaza.edu.ps /thesis \ /117390 pdf
٧٠- حسن سلامة، الجمعيات الأهلية ودور رأس المال الاجتماعي، مجلة الديمقراطية، السنة التاسعة، العدد ٣٥، يوليو، ٢٠٠٩م، ص٨٥.
٧١- عالية حبيب، مرجع سابق، ص٨٣.
٧٢- انجي عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٢٠.
٧٣- عبد الباسط محمد عبد المعطي، البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٥م، ص ٣٧٢.
٧٤- طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٧م، ص٢١٠.
٧٥- محمد ياسر الخواجة، مصطفى خلف عبد الجواد، الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي بحث ميداني في علم اجتماع السكان، في: محمد ياسر الخواجة (تحرير)، العلوم الاجتماعية والتنمية البشرية القضايا والمستقبل، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة طنطا، ١٨-١٩ مارس،٢٠٠٧م، ص٣٠٧.
٧٦- طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، مرجع سابق، ص٢١١.
٧٧- عبد السلام إبراهيم أبو بكر المخزوم، مرجع سابق، ص٢٤٦.
٧٨- أمينة محمد عبد الله عامر، فاعلية برنامج تدخل مبكر في تنمية المهارات ما قبل الأكاديمية لدى الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في ليبيا، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة عين شمس،٢٠١٤م،ص٨٧.
٧٩- إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، مرجع سابق، ص٣٠٧-٣٠٨.
٨٠- شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة،١٩٩٧م، ص١٠٥.
٨١- أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة،٢٠٠٤، ص١٨.

٨٢- سكينة بن عامر مكونات الموروث الثقافي الليبي، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، طرابلس،٢٠١٣م، ص٧٧.
٨٣- نجوى الفوال(مشرفاً ومحرراً)، الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة دراسة مسحية لمحافظتي الفيوم والمنيا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٣٠.
٨٤- أماني قنديل (تحرير)، وآخرون، الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية دراسات حالة الأردن. لبنان. مصر. تونس، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٢٤٩.
٨٥- مقابلة شخصية مع أحد أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، بمقر جمعية طبرق الأهلية للتوحد، بتاريخ ٩-٢-٢٠١٧م.
٨٦- إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، مرجع سابق، ص٣٣١.
٨٧- روحي مروح أحمد عبدات، دور الأسرة في المشاركة في البرامج التأهيلية المقدمة للمعاقين في الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٩م ص٣،عن: www.research_re dr-banderalotaibi.com
٨٨- شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، أفريقية عربية، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، المجلد رقم (٣)، أكتوبر٢٠٠٠م، ص٥٩.
٨٩- أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.
٩٠- أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٤٣ – ١٤٤.
٩١- محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية، شؤون عربية، العدد ١٦٦، صيف ٢٠١٦م، ص٦١-٦٢.